قراءة في تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب

A Reading of the Advanced Regionalization Experience in Morocco

Naima DOUMI نعيمة دومي

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه

جامعة الحسن الأول بسطات

Dr. Said khafif الدكتور سعيد خفيف

أستاذ باحث بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير

بجامعة الحسن الأول بسطات

ملخص:

تتناول هذه الدراسة قراءة في تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب، من خلال الوقوف على الإطار المفاهيمي لهذا الورش الإصلاحي، والمبادئ التي يقوم عليها، والمرجعيات المؤطرة له، كما تتناول الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة في تفعيله. ووقفت الدراسة عند أبرز الإكراهات التي تعترض تنزيل الجهوية المتقدمة، لاسيما ما يتعلق بتداخل الاختصاصات، وضعف الموارد، وبطء تنزيل اللاتمركز الإداري، ومحدودية التنسيق بين مختلف المتدخلين. وانتهت الدراسة إلى أن تطوير الجهوية المتقدمة يقتضي تعزيز استقلالية الجهات، وتفعيل المقتضيات القانونية والتنظيمية، واستكمال إصلاح اللاتمركز الإداري، وترسيخ الحكامة الترابية، بما يعزز نجاعة تدبير الشأن الجهوي ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة المجالية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الجهوية، الجهوية المتقدمة.

Abstract:

This study provides an analytical reading of the experience of advanced regionalization in Morocco by examining its conceptual framework, the principles on which it is based, and the reference frameworks governing its implementation. It also explores the legal and institutional mechanisms adopted to operationalize this territorial reform. Furthermore, the study highlights the major challenges hindering the effective implementation of advanced regionalization, particularly the overlap of competences, the insufficiency of financial and human resources, the slow progress of administrative deconcentration, and the limited coordination among stakeholders. The study concludes that strengthening advanced regionalization requires enhancing the autonomy of regions, effectively

implementing the relevant legal and regulatory provisions, completing the administrative deconcentration reform, and consolidating territorial governance in order to improve regional governance and contribute to sustainable development as well as spatial and social justice.

Keywords: Régionalisation ,Advanced Régionalisation.

مقدمة:

تعد الجهوية المتقدمة من أبرز الأوراش الإصلاحية التي اعتمدها المغرب كخيار استراتيجي لتحديث التنظيم الترابي، وتعزيز اللامركزية والحكامة الترابية، وتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفوارق المجالية. وترتكز تجربة الجهوية على مرجعيات سياسية ودستورية وتشريعية وإدارية وتنموية، ومبادئ وآليات قانونية تهدف إلى تعزيز فعالية العمل الجهوي في إطار التكامل بين اللامركزية واللاتمركز الإداري.

وتكتسي دراسة هذه التجربة أهمية علمية وعملية بالنظر إلى مدى قدرتها على تحقيق التنمية المجالية وترسيخ الحكامة والديمقراطية المحلية، في ظل إكراهات مرتبطة بتداخل الاختصاصات وضعف الموارد وبطء تفعيل اللاتمركز الإداري.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمقاربة النقدية لرصد إطار الجهوية المتقدمة وتحليل مبادئها ومرجعياتها وآلياتها، وتقييم حصيلة تنزيلها وأبرز الإكراهات التي تواجهها.

إن تبني الجهوية المتقدمة من قبل المغرب كخيار استراتيجي يطرح إشكالية مدى قدرتها في تعزيز التنمية المجالية وترسيخ اللامركزية وتكريس الديمقراطية المحلية. الأمر الذي يقودنا إلى طرح سؤال مركزي لتفكيكها في هذا الخيار. والمتمثل في مدى قدرة الجهوية المتقدمة في تقديم حلول للاختلالات التي تواجه المجال الترابي المغربي. ويتفرع عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية تتجسد في ما يلي:

- ماذا نقصد بالجهوية المتقدمة التي تبناها المغرب؟
- ما الغاية من التركيز على هذا الخيار الاستراتيجي؟
- ما هي الاكراهات والصعوبات التي تواجهها تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب؟

وللإجابة عن الإشكالية، والتساؤلات المتفرعة عنها، سيتم اعتماد تصميم ثنائي يقوم على الشكل التالي:

المطلب الأول: الأسس المفاهيمية والمرجعيات المؤطرة للجهوية المتقدمة بالمغرب.

المطلب الثاني: تقييم تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب.

المطلب الأول: الأسس المفاهيمية والمرجعيات المؤطرة للجهوية المتقدمة بالمغرب

في هذا المطلب سنتطرق إلى الجهوية المتقدمة من حيث مفهومها ومبادئها المؤطرة (الفقرة الأولى)، ثم نتناول مختلف المرجعيات المؤطرة لورش الجهوية المتقدمة بالمغرب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الجهوية المتقدمة: المفهوم والمبادئ

تعد الجهوية المتقدمة أحد أهم نماذج اللامركزية الترابية الحديثة، باعتبارها نمطا من التدبير الترابي التشاركي، يتم من خلال هيئات منتخبة تتمتع باختصاصات تقريرية وتنفيذية في مجال تدبير الشأن الجهوي، بهدف تحقيق تنمية جهوية مندمجة ومستدامة[1].

وفي هذا السياق، عرف أحد الباحثين الجهوية المتقدمة بأنها تمكين المواطنين داخل دائرة ترابية محددة من تدبير شؤونهم بأنفسهم، من خلال هيئات جهوية منتخبة تتوفر على الاختصاصات والموارد اللازمة لتحقيق التنمية المحلية، وذلك في إطار وحدة الدولة واحترام سيادتها[2].

ويتضح من خلال ما سبق، أن الجهوية المتقدمة لا تقتصر على إعادة توزيع الاختصاصات بين الدولة والجهات، وإنما تشكل نموذجا متقدما للحكامة الترابية، يروم ترسيخ الديمقراطية المحلية، وتقريب مراكز اتخاذ القرار من المواطنين، وتحقيق تنمية مجالية متوازنة، في إطار احترام وحدة الدولة وسيادتها.

ولتحقيق ذلك، تستند الجهوية المتقدمة إلى منظومة من المبادئ الدستورية والقانونية التي تنظم توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية، بما يوازن بين وحدة الدولة واستقلالية التدبير المحلي، وقد كرسها دستور 2011 وفصلها القانون التنظيمي رقم 111.14 [3].

وسنحاول شرح أهم المبادئ المؤطرة للجهوية المتقدمة تبعا للنقط التالية:

1 – مبدأ التدبير الحر: يستفاد من الفصل 136 من دستور 2011 والمادة 243 من القانون التنظيمي رقم 111.14 أن المشرع المغربي لم يجعل التدبير الحر مجرد ضمانة دستورية لاستقلالية الجهات، بل قرنه بمنظومة من قواعد الحكامة، قوامها الشفافية، والمساءلة، والفعالية، وسيادة القانون، بما يحقق التوازن بين استقلالية الجهة وحسن تدبير الشأن الترابي.

غير أن القراءة العملية لتجربة الجهوية المتقدمة تكشف أن فعالية هذا المبدأ تظل رهينة بتوفير الموارد البشرية المؤهلة والإمكانات المالية الكافية، إذ لا يمكن للجهات الاضطلاع باختصاصاتها وتحقيق التنمية الترابية المنشودة في غياب هذه المقومات[1].

---

[1] – محمد الأسعد، "التنظيم الجهوي بالمغرب ومشروع الجهوية المتقدمة: دراسة مقارنة لبعض التجارب"، ضمن: قضايا الجهوية المتقدمة بالمغرب، الناشر: الجمعية الاشتراكية، الطباعة: الأولى يوليوز 2011، المطبعة: دار النشر المغربية – عين السبع – الدارالبيضاء – المغرب، ص: 97.

[2] – نجيب جيري، " الجهوية المتقدمة بالمغرب: سؤال الدمقرطة والرهان التنموي "، ضمن كتاب: الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري: قراءات متقاطعة ، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 15، الطبعة الأولى: 2019، الطبع: مطبعة الأمنية الرباط، ص – ص: 20 – 21.

[3] – دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصول 136 إلى 145، والقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

ومن ثم، فإن نجاح التدبير الحر لا يقاس بمجرد التنصيص عليه دستوريا وقانونيا، وإنما بمدى تفعيله واقعيا وترجمته إلى ممارسات مؤسساتية تحقق التنمية والعدالة المجالية.

2 – مبدأ التعاون والتضامن: يشكل مبدأ التعاون والتضامن أحد مرتكزات التنظيم الترابي، حيث نص الفصل 136 من دستور 2011 على ارتكازه على «مبادئ التدبير الحر، والتعاون والتضامن». ويهدف التعاون إلى تنسيق جهود الدولة والجماعات الترابية وتكامل تدخلاتها، بينما يرمي التضامن إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتحقيق العدالة والتنمية المتوازنة. كما كرس الفصل 143 التعاون بين الجماعات الترابية، ومنح الجهة مكانة الصدارة في إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية. غير أن تفعيل هذين المبدأين يواجه تحديات، أبرزها تفاوت الموارد المالية والبشرية وضعف التنسيق بين الفاعلين الترابيين.

3 – مبدأ التفريع: يعد مبدأ التفريع من أسس الجهوية المتقدمة، ويهدف إلى توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية وفق المستوى الأكثر قدرة على ممارستها بفعالية[2]. وقد كرسه الفصل 140 من دستور 2011، وأكدته المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 111.14 من خلال الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة. ويسهم هذا المبدأ في الحد من تداخل الاختصاصات وتعزيز استقلالية الجهات، غير أن تفعيله يواجه تحديات، أبرزها بطء نقل الاختصاصات ومحدودية الموارد المخصصة للجهات.

الفقرة الثانية: المرجعيات المؤطرة للجهوية المتقدمة

تعد الخطب الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس المرجعية السياسية والاستراتيجية التي أرست أسس الجهوية المتقدمة وحددت فلسفتها وأهدافها[3].

وقد شكل خطاب الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء انطلاقتها الفعلية، بينما أكد خطاب العرش لسنة 2009 دورها في تعزيز الديمقراطية المحلية، وربط خطاب الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء بينها وبين الوحدة الترابية، خاصة الأقاليم الجنوبية، في حين اعتبرها خطاب ثورة الملك والشعب لسنة 2010 امتدادا لمسار اللامركزية. وبذلك، تمثل الجهوية المتقدمة مشروعا استراتيجيا لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجال في إطار الحكامة والتنمية المندمجة ووحدة الدولة.

وعلى المستوى الدستوري، كرس دستور المملكة لسنة 2011 الجهوية المتقدمة باعتبارها خيارا دستوريا، حيث نص الفصل الأول على أن التنظيم الترابي للمملكة يقوم على اللامركزية والجهوية المتقدمة[4]. كما خصص لها الباب التاسع (الفصول 135-146)، محددا مكانة الجهة ضمن الجماعات الترابية، ومؤطرا لاختصاصاتها وعلاقتها بالدولة وفق مبادئ التدبير الحر،

---

[1] – رضوان زهرو، " التدبير الحر للشأن الترابي "، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، " الجهات والجماعات الترابية من الدستور إلى القوانين التنظيمية "، العدد 34/33، مطبعة النجاح الجديدة – الدارالبيضاء، السنة: 2015، ص: 7.

[2] – سعيد جفري، " التدبير الترابي بالمغرب (الأسس، الآليات والرهانات) "، مكتبة الرشاد سطات، مطبعة الأمنية – الرباط، طبعة: 2024، ص: 30.

[3] – عبدالعزيز أشرقي، " الجماعات الترابية الآفاق المستقبلية وتحديات التنمية المستدامة الجهات، العمالات والأقاليم، الجماعات المحلية "، مطبعة النجاح الجديدة الدارالبيضاء، طبعة: 2016، ص: 18.

[4] – دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011، الفصل الأول.

والتعاون، والتضامن. وبذلك، انتقلت الجهوية المتقدمة من تصور سياسي إلى مؤسسة دستورية تؤطر التنظيم الترابي وتدعم الديمقراطية والتنمية المجالية.

وفي السياق ذاته، ترجمت القوانين التنظيمية مقتضيات دستور 2011 إلى قواعد قانونية مؤطرة للجهوية، ويعد القانون التنظيمي رقم 111.14 المرجع التشريعي الأساسي، إذ نظم أجهزة الجهة، واختصاصاتها، ومواردها، وآليات إعداد برنامج التنمية الجهوية، وعلاقتها بالدولة وباقي الجماعات الترابية، بما يضمن ممارسة اختصاصاتها في إطار مبدأ التدبير الحر واحترام المشروعية.

ومن جهة أخرى، تعززت الجهوية المتقدمة بإصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري سنة 2018[1]، الذي شكل إطارا لتنظيم المصالح اللامركزة للدولة، وتقريب الإدارة من المواطنين، وتحقيق التكامل بين اللامركزية واللاتمركز. كما أرسى آليات التنسيق بين الدولة والجهات، بما يضمن الالتقائية في تنفيذ السياسات العمومية، ويرفع من نجاعة التدبير الترابي.

أما على المستوى التنموي، فترتكز الجهوية المتقدمة كذلك على مرجعية تنموية تجعل من الجهة فاعلا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وإطار للحوار والمشاركة بين مكوناتها، يكون من نتائجها تقليص الفوارق الجهوية وتحقيق التنمية المتكاملة والمتماسكة لفائدة كافة المواطنين[2]. وفي هذا الإطار، أكد النموذج التنموي الجديد[3] على ضرورة تمكين الجهات من الموارد والاختصاصات اللازمة، وتعزيز الحكامة الترابية، وتفعيل التعاقد بين الدولة والجهات، بما يسهم في تقليص الفوارق المجالية، وتحقيق العدالة الترابية، وتعزيز التنمية المستدامة.

وتكشف القراءة التحليلية لهذه المرجعية أن نجاح الجهوية المتقدمة أصبح مرتبطا بقدرة الجهات على قيادة التنمية الترابية، في إطار تعاقد متوازن مع الدولة، يقوم على توفير الموارد، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحقيق العدالة المجالية.

المطلب الثاني: تقييم تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب

في هذا المطلب، سنتناول الجهوية المتقدمة من خلال الفاعلين والآليات المعتمدة لتنزيلها (الفقرة الأولى)، ثم نتطرق إلى أبرز الإكراهات التي تواجهها وآفاق تطويرها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الجهوية المتقدمة: الفاعلون والآليات

يقتضي تنزيل الجهوية المتقدمة تضافر جهود مجموعة من الفاعلين الترابيين. والذين يمكن تحديدهم وفق النحو التالي:

[1] – المرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 دجنبر 2018) بالموافقة على الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، الجريدة الرسمية، عدد 6738، بتاريخ 27 دجنبر 2018.

[2] – ياسين بلال، " الجهوية المتقدمة وسؤال النموذج التنموي بالمغرب: أي علاقة ؟ "، منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، سلسلة مؤلفات جماعية، " النموذج التنموي الجديد: قراءة في السياق وسؤال التنمية بالمغرب؟ المطبعة: دار القلم للطباعة الرباط، ص: 148.

[3] – اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، المملكة المغربية، ماي 2021.

1 – مجلس الجهة: يعد الهيئة التداولية المنتخبة والفاعل الرئيس في تنزيل الجهوية المتقدمة، ويمارس اختصاصاته وفق مبدأ التدبير الحر. ويتولى تحديد توجهات التنمية الجهوية، والمصادقة على برنامج التنمية والميزانية، وإبرام الشراكات، وممارسة الاختصاصات المخولة له قانونا[1].

وتكشف الممارسة العملية أن فعالية مجلس الجهة تظل رهينة بمدى توفر الإمكانيات المالية والبشرية، وبدرجة التنسيق مع باقي المتدخلين في تنفيذ المشاريع التنموية.

2 – رئيس مجلس الجهة: يعد الفاعل التنفيذي الرئيسي على المستوى الجهوي، ويتولى تنفيذ مقررات المجلس وبرنامج التنمية الجهوية والميزانية، وتدبير إدارة الجهة ومرافقها وأملاكها. كما يمثل الجهة أمام القضاء ويبرم اتفاقيات الشراكة والعقود والصفقات، مما يجعله محورياً في تنفيذ السياسات وتحقيق النجاعة في التدبير الجهوي.[2].

3– والي الجهة: يمثل السلطة المركزية ترابيا، ويسهر على تنفيذ السياسات العمومية وتنسيق المصالح اللامركزة وتحقيق الالتقائية مع برامج التنمية الجهوية. كما يمارس المراقبة الإدارية في حدود القانون، بما يضمن التوازن بين استقلالية الجهة ووحدة الدولة.[3].

4– المصالح اللامركزة للدولة: تساهم في تنفيذ السياسات العمومية قطاعيا ومواكبة مجالس الجهات تقنيا وإداريا. كما تضمن، عبر آليات التنسيق، انسجام تدخلات الدولة مع أولويات التنمية الجهوية.[4].

وتبرز أهميتها في كونها تشكل حلقة الوصل بين الإدارة المركزية والجهة، بما يساهم في ضمان انسجام وتنفيذ السياسات العمومية على المستوى الترابي.

5– المواطنون وهيئات المجتمع المدني: يشكلون فاعلا أساسيا في تدبير الشأن الترابي عبر آليات الديمقراطية التشاركية، كالمساهمة في إعداد وتتبع برامج التنمية وتقديم العرائض والملتمسات. كما يساهم المجتمع المدني في الترافع والتأطير وتتبع المشاريع، بما يعزز الشفافية والحكامة والمشاركة المواطنة[5].

غير أن تفعيل هذه الأدوار ما يزال يواجه تحديات ترتبط بضعف الثقافة التشاركية ومحدودية انخراط بعض الفاعلين المدنيين في تدبير الشأن الجهوي.

تكشف قراءة المقتضيات الدستورية والقانونية المؤطرة للجهوية المتقدمة أن المشرع المغربي أرسى منظومة متكاملة من الفاعلين، تقوم على توزيع الاختصاصات وتكامل الأدوار بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين، بما يعزز الحكامة الترابية وتحقيق التنمية المجالية.

---

[1] – القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، المواد 80 إلى 98.

[2] – القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، المواد 101 إلى 111.

[3] – دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الفصل 145 الفقرة الثانية، والقانون التنظيمي رقم 111.14 المواد 112 إلى 115.

[4] – المرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 26 ديسمبر 2018 بالموافقة على الميثاق الوطني للاتمركز الإداري.

[5] – دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الفصلان 12 و 139، والقانون التنظيمي رقم 111.14 المواد 116 و117.

وتبعا لذلك، لم يقتصر المشرع الدستوري والتنظيمي على إقرار المبادئ المؤطرة للجهوية المتقدمة، بل أرسى أيضا مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية الكفيلة بتنزيلها على أرض الواقع. والتي يمكن تجسيدها كما يلي:

1 – آلية الديمقراطية التشاركية : تعد الديمقراطية التشاركية من أبرز آليات الجهوية المتقدمة، وقد كرسها دستور 2011 والقانون التنظيمي رقم 111.14 من خلال العرائض والحوار والتشاور والهيئات الاستشارية، بهدف إشراك المواطنين والمجتمع المدني في تدبير الشأن الجهوي وتعزيز الشفافية والحكامة. غير أن تفعيلها ما يزال يواجه ضعف الثقافة التشاركية ومحدودية انخراط المجتمع المدني ببعديه الفردي والجمعوي والطابع الشكلي لبعض آليات التشاور، مما يستدعي تعزيز المشاركة وضمان أخذ مخرجاتها بعين الاعتبار في القرار الجهوي.

2 – آلية برنامج التنمية الجهوية: استنادا إلى الفصل 143 من دستور 2011، جعل القانون التنظيمي رقم 111.14 من برنامج التنمية الجهوية آلية أساسية للتخطيط الاستراتيجي، من خلال تشخيص حاجيات الجهة وتحديد أولوياتها وبرمجة مشاريعها خلال مدة انتداب المجلس. كما أحالت المادة 86 إلى نص تنظيمي[1] لتحديد مسطرة إعداد البرنامج وتتبع تنفيذه وتحيينه وتقييمه، وفق مقاربة تشاركية تقوم على التشخيص والحوار والتشاور مع مختلف الفاعلين. غير أن تنزيل هذه الآلية يواجه تحديات، أبرزها محدودية الموارد المالية والبشرية وضعف التنسيق بين المتدخلين، مما يؤثر في فعالية تنفيذ المشاريع وتحقيق التنمية الترابية.

3 – آلية التعاون والشراكة: كرس الفصل 146 من دستور 2011 تعزيز التعاون بين الجماعات الترابية، وألزم المشرع بوضع مقتضيات قانونية لتشجيعه وتطوير التنظيم الترابي. وتجسيدا لذلك، أجازت المادة 162 من القانون التنظيمي رقم 111.14 للجهات إبرام اتفاقيات تعاون أو شراكة مع الجماعات الترابية والإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات غير الحكومية والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، لإنجاز مشاريع أو أنشطة ذات فائدة مشتركة، دون إحداث شخص اعتباري. وقد أسهمت هذه الآلية في تعزيز التعاون وتعبئة الموارد، غير أن فعاليتها تتأثر بتفاوت الإمكانيات واستمرار اعتماد بعض المشاريع على التمويل والتوجيه المركزي، مما يحد من استقلالية الجهات وتحقيق العدالة المجالية.

الفقرة الثانية: الجهوية المتقدمة: الإكراهات وآفاق التطوير

تواجه تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب، رغم ما تحقق من تراكمات على المستوى الدستوري والتشريعي والمؤسساتي. إكراهات تحد من نجاعة تنزيلها، أبرزها التوتر بين مبدأ التدبير الحر واستمرار بعض آليات المراقبة الإدارية، خاصة المراقبة القبلية على الالتزام بالنفقات[2].

[1] – المرسوم رقم 2.16.299 الصادر في 23 رمضان 1437 (29 يونيو 2016) بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، الجريدة الرسمية، العدد 6482، بتاريخ 14 يوليوز 2016، ص. 5341 .

[2] – عبد الرفيع زعنون، " ورش الجهوية المتقدمة ورهان التنمية: حدود التنزيل وحصيلة التفعيل "، ضمن مؤلف جماعي 2 بعنوان: " التجربة الجهوية بالمغرب السياق، الفاعلون ورهانات التنمية "، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية والسياسية، المركز المغاربي للأبحاث الإستراتيجية ودراسة السياسات، العدد الثاني ، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى: 2020؛ ص: 365.

ويقتضي إنجاح هذا الورش، باعتباره خياراً استراتيجياً لتحديث الدولة وترسيخ الديمقراطية المحلية، تمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها فعلياً، وتعزيز التكامل بين الدولة والجماعات الترابية وباقي الفاعلين لتحقيق التنمية المجالية[1].

كما تكشف التجربة عن تداخل وعدم وضوح في توزيع الاختصاصات بين الدولة والجهات، مما يحد من فعالية الجهة كفاعل رئيسي في التنمية الترابية[2]. ويؤكد هذا المعطى أهمية ما جاء في الرسالة الملكية من أن الجهة ينبغي أن تشكل فضاء للتخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الاستثمار، وإنعاش الاقتصاد المحلي، وتقوية الالتقائية بين البرامج القطاعية والترابية، في إطار تكامل مؤسساتي يقوم على التدبير الحر، والتضامن والتعاون، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما يقتضي إعادة النظر في آليات توزيع الاختصاصات بما يضمن وضوحها وفعاليتها[3].

ومن جهة أخرى، يبرز إكراه مرتبط بالإشراف على المراكز الجهوية للاستثمار، حيث إن الحضور القوي للولاة قد يؤدي أحيانا إلى تقليص الدور الفعلي لأعضاء المجالس الإدارية لهذه المراكز واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بما يحد من مساهمة مجالس الجهات في إنعاش الاستثمار الترابي[4]. ويبدو هذا الإكراه متعارضا مع الرؤية الملكية التي تؤكد أن الجهة ليست مجرد إطار إداري، وإنما فضاء لتعبئة الاستثمار وتوجيهه وفق خصوصيات كل مجال ترابي، بما يسمح بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة[5].

كما تعاني الجهوية المتقدمة من إكراهات مرتبطة بالحكامة الترابية، تتمثل في ضعف التنسيق بين الفاعلين الترابيين، وعدم كفاية تفعيل المقاربة التشاركية، فضلا عن استمرار بعض مظاهر التدخل غير المنسق في تدبير المشاريع العمومية، وهو ما ينعكس سلبا على نجاعة البرامج التنموية واستمراريتها[6].

ويتمثل الإكراه أساسا في الانتقال من التركيز على إنجاز المشاريع إلى اعتماد حكامة تنموية تشاركية تقوم على تشخيص حاجيات الساكنة، وترتيب الأولويات، والتشاور والتعاقد والتتبع والتقييم، بما يضمن ربط التنمية بالنتائج والأثر على المواطن.[7]

ومن بين الإكراهات المؤسساتية، عدم انتظام وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، المحدثة بموجب الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، والتي أوكلت إليها مهمة تتبع تنفيذ سياسة اللاتمركز الإداري وتقييم نتائجها واقتراح التدابير الكفيلة

---

[1] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، المنعقد بمدينة طنجة خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 25 يونيو 2026 تحت شعار: " جيل جديد من الخدمات العمومية المحلية الشاملة "، والمنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، تلاها وزير الداخلية، السيد عبد الوافي لفتيت، خلال الجلسة الافتتاحية الرسمية للمؤتمر، يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026.

[2] – عبدالرفيع زعنون، " تدبير جهوي برأسين: تحولات العلاقة بين الولاة ورؤساء الجهات بعد دستور 2011 "، ضمن دفاتر السياسات العمومية: " الإصلاحات المؤسساتية في المغرب: مسارات التغيير وحدودها "، الناشر: المعهد المغربي لتحليل السياسات، الطبعة الأولى: فبراير 2026، ص: 54.

[3] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.

[4] – عبدالرفيع زعنون، " تدبير جهوي برأسين: تحولات العلاقة بين الولاة ورؤساء الجهات بعد دستور 2011 "، مرجع سابق، ص: 55.

[5] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.

[6] – عبدالرفيع زعنون، " تدبير جهوي برأسين: تحولات العلاقة بين الولاة ورؤساء الجهات بعد دستور 2011 "، مرجع سابق، ص: 56.

[7] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.

بتطويرها[1]. فقد سجل المجلس الأعلى للحسابات توقف اجتماعات اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري بين يوليوز 2020 ويونيو 2023، رغم التنصيص على اجتماعها دوريا، مما أدى إلى تأخر تنفيذ بعض إجراءات الميثاق، خاصة التمثيليات الإدارية وآليات الحكامة والتنسيق[2]. وهو ما يتعارض مع الرؤية الملكية الداعية إلى تعزيز الالتقائية بين البرامج القطاعية والترابية، وجعل التنمية المجالية ثمرة للتكامل وتضافر جهود مختلف المتدخلين[3].

كما برزت إكراهات في التنسيق المؤسساتي، خاصة عدم إشراك اللجان الجهوية للتنسيق في إعداد الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية، مما حد من دورها في تحقيق الانسجام والالتقائية بين مختلف المتدخلين الترابيين[4]. ويؤكد هذا الوضع الحاجة إلى تفعيل المؤسسات والآليات المقررة قانونا، بما ينسجم مع ما دعا إليه جلالة الملك من اعتماد حكامة ترابية قوامها التعاون والتنسيق، وتكامل الأدوار بين مختلف مستويات تدبير الشأن العام[5].

وفي ضوء ذلك، يتجلى الإكراه الجوهري في صعوبة الانتقال من المركزية إلى حكامة ترابية مندمجة تقوم على وضوح الاختصاصات وربط المسؤولية بالمحاسبة. وتظل الجهوية المتقدمة خيارا استراتيجيا لتحديث الدولة وتحقيق تنمية تراعي خصوصيات المجالات الترابية وحاجيات ساكنتها.[6].

وبالموازاة مع الإكراهات التي تواجه تنزيل الجهوية المتقدمة، تتمثل آفاق تطويرها في تعزيز التكامل والتعاون بين والي الجهة ورئيس مجلس الجهة والحد من تداخل الاختصاصات. إلى جانب تقوية الإطار التشريعي وتدقيق توزيع الاختصاصات وتأطير الاختصاصات المشتركة بما يعزز استقلالية القرار وفعالية التدبير الجهوي.[7].

ويجد هذا التوجه سنده فيما ورد بالرسالة الملكية من أن الجهوية المتقدمة تروم إقامة تنظيم ترابي خلاق، لا يقتصر على تدبير الحاجيات اليومية، وإنما يمتلك القدرة على استباق التحولات، وتوجيه الاستثمار، ومواكبة الانتقال الرقمي والبيئي، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وإدماج الشباب والنساء والفئات الهشة في دينامية التنمية[8].

---

[1] – المادة: (38)، المملكة المغربية، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مرسوم رقم 18-17-2 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.

[2] – المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، " تقرير موضوعاتي تفعيل الجهوية المتقدمة: الإطار القانوني والمؤسساتي الآليات والموارد والاختصاصات "، أكتوبر 2023، ص: 17.

[3] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.

[4] – المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، " تقرير موضوعاتي تفعيل الجهوية المتقدمة: الإطار القانوني والمؤسساتي الآليات والموارد والاختصاصات "، أكتوبر 2023، مرجع سابق، ص: 18.

[5] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.

[6] – نفس المرجع.

[7] – عبدالرفيع زعنون، " تدبير جهوي برأسين: تحولات العلاقة بين الولاة ورؤساء الجهات بعد دستور 2011 "، ضمن دفاتر السياسات العمومية: " الإصلاحات المؤسساتية في المغرب: مسارات التغيير وحدودها "، مرجع سابق، ص: 57.

[8] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.

وعلى المستوى التدبيري، يقتضي الأمر مراجعة آليات التنسيق الجهوي وتمكين الجهات من تدبير مؤسساتها وأدواتها التنفيذية بقدر أكبر من الاستقلالية، فضلا عن تعزيز الحكامة الترابية من خلال إرساء آليات مؤسساتية كفيلة بضمان الالتقائية والانسجام بين مختلف المتدخلين في المجال الترابي[1].

كما يقتضي تطوير هذا الورش اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، وفق ما دعا إليه جلالة الملك، يقوم على التشخيص الدقيق لحاجيات الساكنة، والإنصات للفاعلين المحليين، وربط التخطيط الترابي بالأثر المباشر على المواطن، بما يحقق النجاعة في استعمال الموارد ويربط الأهداف بالنتائج[2].

أما على المستوى السياسي، فيرتبط تطوير الجهوية المتقدمة بتعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسة الجهوية وتأهيل النخب والمنتخبين، مع تقوية دور الأحزاب في التأطير والتكوين، وربط المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة.[3].

وفي هذا الصدد، أكدت الرسالة الملكية أن نجاح الحكامة الترابية رهين بتأهيل المؤسسات والمنتخبين، وتعزيز التشاور والشراكات، وتوفير الإمكانات اللازمة من تمويل وقدرات وتحول رقمي، بما يرسخ حكامة قائمة على القرب والإنصاف والاستدامة والنجاعة[4].

وعليه، فإن الرهان الحقيقي للجهوية المتقدمة لم يعد يكمن في إقرار قواعد قانونية جديدة أو إحداث مؤسسات إضافية بقدر ما يتمثل في ضمان التفعيل الفعلي للمقتضيات الدستورية والقانونية القائمة.

أبانت التجربة المغربية عن تقدم مؤسساتي وتشريعي، غير أن نجاح الجهوية المتقدمة يظل رهينا بتجاوز الممارسات المركزية وتعزيز استقلالية القرار الجهوي. كما يتطلب ذلك إرساء حكامة ترابية قائمة على الثقة والتكامل والالتقائية والنجاعة، بما يقرب الخدمات العمومية من المواطنين ويستجيب لتطلعاتهم.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الجهوية المتقدمة تمثل خيارا دستوريا واستراتيجيا لتحديث التنظيم الترابي وتعزيز الحكامة، بدعم من دستور 2011 والقانون التنظيمي رقم 111.14 والمرجعيات الملكية والمؤسساتية. غير أن تنزيلها ما يزال يواجه إكراهات، أبرزها تداخل الاختصاصات، وضعف الموارد، وبطء تفعيل اللاتمركز الإداري. كما يتطلب إنجاح هذا الورش تفعيل النصوص القائمة، وتعزيز استقلالية الجهات، واستكمال نقل الاختصاصات وتقوية التنسيق بين الفاعلين، بما يحقق تنمية مجالية عادلة ومتوازنة ومستدامة.

---

[1] – عبدالرفيع زعنون، " تدبير جهوي برأسين: تحولات العلاقة بين الولاة ورؤساء الجهات بعد دستور 2011 "، ضمن دفاتر السياسات العمومية: " الإصلاحات المؤسساتية في المغرب: مسارات التغيير وحدودها "، مرجع سابق، ص: 58.

[2] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.

[3] عبدالرفيع زعنون، " تدبير جهوي برأسين: تحولات العلاقة بين الولاة ورؤساء الجهات بعد دستور 2011 "، ضمن دفاتر السياسات العمومية: " الإصلاحات المؤسساتية في المغرب: مسارات التغيير وحدودها "، مرجع سابق، ص: 58.

[4] – رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثامنة للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، مرجع سابق.